خلال فعاليات ملتقى دعم المنتج الوطني تحت شعار «صناعتنا فخرنا»

العدواني: دعم المنتجات المحلية يشكل قضية أمن قومي للبلاد

محمد العدواني

جانب من الحضور

عدنان الراشد

- إحلال المنتجات الكويتية بديلا عن الواردات الأجنبية يعد هدفا وتوجها أساسيا للدولة
- الحكومة سعت ومازالت بهدف خلق بيئة جاذبة لرأس المال والاستثمار
- نجاح النشاط الصناعي يعتمد بشكل كبير على نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع نظيرتها الكبيرة
- خورشيد: قانون المناقصات الجديد ألزم الجهات الحكومية بتخصيص حصة 10 % لأصحاب المشاريع الصغيرة
- الجوعان: الدولة بدأت في خطواتها الفعلية لتوزيع القسائم الصناعية في منطقة الشدادية الصناعية
- الراشد: الأولوية في الوضع الحالي يجب أن تكون للمنتج المحلي بعد ذلك المنتج الخليجي
- الخرافي: لاتوجد وظائف حكومية في المستقبل وإنما ستكون فقط متاحة في القطاع الخاص
- العجمي: دور جهاز حماية المنافسة هو دعم الاقتصاد الكويتي من خلال توفير أسواق عادلة
- القضيبي: تطبيق مبدأ أفضلية المنتج المحلي بحاجة إلى تضافر جهود كل الأطراف لتحقيقه

انطلقت صباح امس فعاليات ملتقى دعم المنتج الوطني، الذي تنظمه شركة «نوف إكسبو» بدعوة من جمعية الصحافيين والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات، تحت شعار «صناعتنا فخرنا»، والذي أقيم تحت رعاية وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الخدمات خالد الروضان.

وقد افتتح المؤتمر نائب مدير عام الهيئة العامة للصناعة محمد العدواني ممثلا لوزير التجارة والصناعة، حيث اكد في بداية كلمته على أن تنويع مصادر الدخل يعد هدفا حكوميا استراتيجيا، كما أن دعم المنتج المحلي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق هذا الهدف، ولذلك فقد سنت الكويت القوانين لدعم المنتجات المحلية لأنها تشكل قضية امن قومي للبلاد، فضلا عن دورها في تنشيط حركة السوق وتوفير فرص العمل.

وأضاف: «في هذا الإطار، وضعت الحكومة الصناعة في رأس أولوياتها، ضمن تطلعاتها لرؤية «كويت جديدة 2035»، وتبنت إنشاء مدن صناعية متكاملة تحتوي على بنى تحتية جيدة، ومرافق ملائمة وخدمات صحية وإسكانية وأنشطة وخدمات تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما عملت على توفير بنية تشريعية تسمح بإصدار التراخيص بسهولة ويسر».

ولفت العدواني إلى إن تشجيع المكون المحلي ودعم الصناعات الكويتية وإحلال المنتجات الكويتية بديلا عن الواردات الأجنبية يعد هدفا وتوجها أساسيا للدولة، كما ان قطاع الصناعة المحلية يعتبر عمود الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن الحكومة اتخذت خطوات مهمة في سبيل تعزيزه ليكون قادرا على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، لاسيما في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظاور صناعات متجددة كل عام.

واشار إلى ان الحكومة سعت ومازالت بهدف خلق بيئة جاذبة لرأس المال والاستثمار، وتأسيس صناعات محلية بجودة عالية وتوطينها عبر شراكات مع كبريات الشركات، وتأمين متطلباتها واحتياجاتها، وحققت قفزة كبيرة في هذا الشأن عبر إنجاز قوانين عديدة منها قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة رقم 56 لسنة1996 والتي تهدف المادة 28 منه الى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه حتى تتحقق أهداف الاقتصاد الوطني وذلك بالتعاون مع مجلس الأمة والأخوة أعضاء اللجان المختصة فيه الذين لم يدخروا جهدا ووقتا لإنجاز كل ما من شأنه الدفع بالصناعة المحلية والمنتج المحلي وتعزيز وجوده ليكون رافدا للاقتصاد الوطني.

وفي الاطار ذاته أكد العدواني على أن نجاح النشاط الصناعي يعتمد بشكل كبير على نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، جنبا إلى جنب مع نظيرتها الكبيرة، وذلك نظرا لأهميتها في خلق فرص وظيفية، وفي هذا السياق، يؤدي الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا، عبر تمويله للكثير من المشروعات التي بلغت 1035 مشروعا في 3 سنوات للفترة الممتدة من يناير 2016 حتى 9 يناير 2019، بحجم تمويل 177.1 مليون دينار، ولعل هذا الرقم يعكس جدية الحكومة في دعم أصحاب المشاريع للمساهمة في عملية التنمية المستمرة.

صلاح خورشيد

ومن جانبه، شدد عضو مجلس الأمة النائب صلاح خورشيد على ضرورة اهتمام وزارة التجارة والصناعة بدعم واستقرار الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، داعيا وزير التجارة والصناعة إلى الحرص على الاختيار الصحيح لمدير عام الصندوق الذي شهد تغييرا أكثر من مرة.

وأضاف أن هناك شريحة كبيرة ممن تحملوا مخاطرة العمل في القطاع الخاص والمخاطرة من خلال تأسيس مشاريع صغيرة، ليتفاجؤوا فيما بعد أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازال غير مستقر، على الرغم من أن السلطة التشريعية وجدت لزاما عليها إنشاء الصندوق برأسمال ملياري دينار، بعد قناعة تامة بأهمية دعم أصحاب ورواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت خورشيد إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة واجهوا مشكلة كبيرة من قبل لجنة المناقصات المركزية، حتى صدر قانون المناقصات الجديد الذي ألزم الجهات الحكومية بتخصيص حصة وقدرها 10% من المشاريع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ألزمت الشركات النفطية وعلى رأسها شركة نفط الكويت بتخصيص حصة للمبادرين من خلال الدخول في المشاريع الضخمة.

وأضاف أن مجلس الأمة قد يعمل على إصدار القوانين الداعمة للصناعة والصناعيين، لكن المشكلة تكمن في تطبيق القوانين من قبل بعض الجهات الحكومية التي تقوم بوضع العصا في العجلة، وتحاول تعطيل تنفيذ القانون إما من خلال التأخير اللائحة التنفيذية أو من خلال عدم التفسير الصحيح لمواد القانون.

ودعا خورشيد إلى ضرورة توفير الدعم الصحيح لأصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال تخصيص الحاضنات التي تساعدهم على العمل والإنتاج، لاسيما وأن هناك شريحة كبيرة من أصحاب الافكار والابداع الذين هم على أتم الاستعداد للعمل متى ما توفرت الارضية الخصبة لهم.

فهد الجوعان

ومن جهته، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان أن «الغرفة» هي الكيان التنظيمي الجامع لأصحاب الاعمال من الصناعيين والتجار، مشيرا إلى ان موضوع الملتقى إنما ينسجم مع الخطوات الهامة والمنتظرة منذ زمن بعيد، والتي قامت بها الدولة خلال الآونة الأخيرة دعما للصناعة ومنتجاتها.

وأشار إلى أن الدولة بدأت في خطواتها الفعلية لتوزيع القسائم الصناعية في منطقة الشدادية الصناعية، حيث صدر القانون رقم 74 لسنة 2019 والمعدل للقانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، وهو التعديل الذي زاد من أفضلية المنتج المحلي الكويتي في المشتريات العامة إلى 20%، وأعطى العديد من المزايا لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت الجوعان إلى ان غرفة تجارة وصناعة الكويت أولت منذ نشأتها اهتماما بالغا بدعم وتشجيع الصناعة، حيث كان أول مؤتمر نظمته الغرفة مخصصا لبحث قضايا وشؤون الصناعة في الكويت في مايو 1962، ثم وفي عام 1966 تقدمت الغرفة باقتراح بإنشاء صندوق للتنمية الصناعية والذي كان نواة للتفكير بإنشاء بنك الكويت الصناعي، كما أقامت الغرفة ندوة في أواخر إبريل 2001 تحت عنوان «أفضلية الشراء للمنتج الوطني».

وتابع الجوعان يقول أن جهود الغرفة توالت في هذا المجال، ولعل أحدثها لقاء لجنة الصناعة والعمل بالغرفة في مايو 2016 مع وكيل وزارة الأشغال العامة وكبار المسؤولين في الوزارة لبحث ومناقشة الصعوبات التي تواجه الدولة لدعم المنتج الوطني، واستحقاق شركات ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية للدعم في المشتريات الحكومية، وبخاصة المشاريع التي يتم تنفيذها من خلال وزارة الأشغال العامة، بحيث يصبح دعم المنتج المحلي وتشجيعه هو الاصل والقاعدة العامة واجبة النفاذ.

وأضاف: «شاركت الغرفة مع الهيئة العامة للصناعة في الاعداد للوفد الصناعي الكويتي الذي زار قطر يومي 8 و9 يناير 2019 للترويج للصادرات الصناعية الكويتي، وفي مارس 2019 عقدت لجنة الصناعة والعمل اجتماعا مع المسئولين بالهيئة العامة للصناعة للتباحث حول حماية الصناعة الكويتية ومناقشة قضايا مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والوقائية التي يتولاها مكتب الامانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية والتابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون».

واختتم الجوعان يقول أن دعم المنتج الوطني لا يقف عند حد إعطاء الافضلية في المشتريات الحكومية أو تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك العديد من السبل الاخرى التي يمكن أن نسلكها تشجيعا للصناعة المحلية ودعما لمنتجاتها، لعل أهمها أن تكون الهيئة العامة للصناعة هي المرجعية للقطاع الصناعي بحيث تختص بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي، وأن نولي اهتماما كبيرا بالبنية التحتية للجودة بما تشمله من مواصفات ومختبرات وذلك لضبط حركة الواردات من السلع غير المطابقة للمعايير والتي تنافس منتجاتنا المحلية بصورة غير عادلة وغير متكافئة، مع ضرورة إعادة النظر في الرسوم غير المبررة التي يتحملها القطاع الصناعي والتي تثقل كاهل الصناعيين وتضعف من تنافسيتهم.

عدنان الراشد

من جهته أكد رئيس اللجنة المنظمة للملتقى عدنان الراشد على اهتمام جمعية الصحفيين بالقطاع الصناعي، وذلك انطلاقا من المسئولية المجتمعية للجمعية خاصة وأن هذه القضية تعتبر إحدى قضايا المجتمع التي تؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل وجود رؤية الكويت 2035 والتي تهدف إلى تعزيز دعم المنتج الوطني وجعله إحدى روافد الدخل القومي.

وأضاف: «لقد آن الأوان لأن نفكر في المنتج المحلي بالقطاع الخاص والحكومي، لاسيما وأن هناك بعض الشركات الحكومية ولديها منتج محلي على غرار شركة مطاحن الدقيق وأسمنت الكويت، والكثير من الشركات ذات الباع الطويل والخبرة في هذا المجال.

وتساءل الراشد قائلا أين حصة الشباب من هذه المشاريع وهذا الاهتمام، مستذكرا في هذا الصدد دور غرفة تجارة وصناعة الكويت ومجلس الأمة ووزارة التجارة بكافة إدارتها إلى جانب المتابعة الحثيثة لاتحاد الصناعات الكويتية الذي يبذل جهدا غير مرئي لكنه فاعل. وتابع يقول: أن أصحاب المنتج عليهم التزامات لكن الأولوية في الوضع الحالي يجب أن تكون للمنتج المحلي بعد ذلك المنتج الخليجي فالخليج هم أهلنا والأقربون أولى بالمعروف.

سعد العجمي

من جانبه قال أمين صندوق الجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية سعد العجمي، إن المنتج الصناعي يعد ركيزة أساسية للدخل القومي، وهو ما يتطلب دعم وتعزيز القطاع الصناعي، فمثلا إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه سيتم إغلاق بعض المصانع.

وأعرب عن أمله في حصول شريحة من الخريجين على دورهم حتى وإن كانت هناك بعض المعوقات فإنه يمكن تلافيها من خلال مثل هذه الملتقيات.

بدوره قال رئيس جهاز حماية المنافسة الدكتور راشد العجمي ان دور جهاز حماية المنافسة هو دعم الاقتصاد الكويتي من خلال توفير أسواق عادلة تتساوى جميع الشركات والعاملين بعيد عن أي ممارسة مضرة للمنافسة وعدم تأثرها بالأسواق غير عوامل السوق.

وأضاف العجمي ان القضايا التي تعرض على الجهاز من جميع القطاعات ويتم دراسة كل قضية او الشكوى من الجانب المالي والقانوني والاقتصادي مشيرا الى ان الجهاز منذ تأسيسه في عام 2018 تلقى اكثر من 80 قضية في مختلف القطاعات.

حسين الخرافي

من جهته قال رئيس مجلس ادارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في تصريح صحافي ان الصناعات الكويتية لا يوجد بها احتكار بشكل عام ومحدد حيث ان معظم الصناعات متعددة ومتنوعة مضيفا ان السوق الكويتي مفتوح سواء في الصناعات المحلية او البضائع المستوردة من دول العالم.

واشار الخرافي الى ان اتحاد الصناعات هو اكبر قطاع صناعي يستقبل عمالة مشددا باهمية الصناعة لتاخذ الدعم الكافي ليس في تنويع مصادر الدخل فقط وانما في توظيف الشباب الكويتي مضيفا ان في المستقبل لاتوجد وظائف حكومية وانما ستكون فقط متاحة في القطاع الخاص.

راشد شبيب العجمي

قال رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د. راشد شبيب العجمي، إن أهداف الجهاز تتمثل في تعزيز ثقافة المنافسة الحرة، ورفع أداء السوق وتنشيط التنمية الاقتصادية، وتحسين البيئة التنافسية في الاقتصاد الوطني، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني.

ونوه العجمي، خلال كلمته بالجلسة الأولى من الملتقى، إلى أن الجهاز يتولى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها، وتلقي الاخطارات والطلبات والشكاوى واتخاذ اجراءات التقصي والبحث والاستدلال فيها، والتحقيق في الممارسات الضارة بالمنافسة، وتلقي طلبات الاعفاء ومنح التصريح ببعض الممارسات، وتلقي الاخطارات بشأن الاندماجات والاستحواذات، واجراء الدراسات والبحوث لتقييم المنافسة، واقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وابداء الرأي في مشروعات القوانين، ونشر الوعي والثقافة التنافسية بين القطاعات كافة، واقامة برامج تدريب وتطوير وتثقيف ذات الصلة والتعاون الدولي في مجالات المنافسة مع الأجهزة المماثلة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية.

ونوه إلى أن آلية عمل الجهاز تتمثل في الشكاوي والمبادرات، وأن كل شكوى أو مبادرة يتم دراستها وتحليلها قانونيا واقتصاديا وماليا.

وذكر أن هناك 12 حالة من الممارسات الضارة بالمنافسة، إذ تحظر الاتفاقيات أو العقود أو الممارسات أو القرارات الضارة بالمنافسة الحرة، كما يحظر على الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين ذوي السيطرة اساءة استخدامها وفقا لما يلي:

1- التأثير في أسعار المنتجات محل التعامل بالرفع او الخفض أو بالتثبيت أو بالمعاملات الصورية أو الوهمية أو بأية صورة أخرى بما يتعارض مع آلية السوق بغرض الإضرار بالمنافسين الآخرين.

2- الحد من حرية تدفق المنتجات إلى الأسواق أو خروجها منها بصورة كلية أو جزئية أو باخفائها أو الامتناع عن التعامل فيها، أو بتخزينها دون وجه حق أو بأية صورة أخرى.

3- افتعال وفرة مفاجئة للمنتجات تؤدي إلى تداولها بسعر غير حقيقي يؤثر على اقتصاديات باقي المتنافسين.

4- منع أو عرقلة ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي في السوق أو التوقف عنه في أي وقت.

5- حجب المنتجات المتاحة بالسوق بصورة كلية أو جزئية عن شخص معين، وذلك وفق الضوابط الموضحة باللائحة التنفيذية.

6- بيع المنتجات بأقل من تكلفتها الفعلية بقصد الاضرار بالمنتجين المنافسين.

7- التأثير على عطاءات بيع أو شراء أو تقديم أو توريد المنتجات والخدمات سواء في المناقصات أو المزايدات أو عروض التوريد ولا يعتبر من هذا القبيل العروض المشتركة من المتقدمين.

8- وضع نصوص في شروط المناقصات تسمي فيها ماركة أو صنف السلع المراد شرائها.

9- التوقف الكلي أو الجزئي عن عمليات التصنيع أو التطوير أو التوزيع أو التسويق للسلع والخدمات أو وضع قيود أو شروط على توفيرها وفق الضوابط.

10- اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية بقصد الاضرار بالمنافسة.

11- تعليق ابرام عقد أو اتفاق على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق.

12- اهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر، أو بتسريب معلومات لصالح أحد المتنافسين دون غيره.

وتطرق العجمي إلى عمليات الاندماج أو الاستحواذ، مبينا أنه اذا تجاوزت الحصة السوقية للكيان الجديد 35 % من حجم السوق يجب على المعنيين اخطار الجهاز، مبينا أن أي اندماج أو استحواذ يجب أن لا يؤدي إلى سيطرة الكيان الجديد على السوق، وذلك استنادا إلى تعريف السيطرة وفق المادة 1 من الباب الأول من قانون المنافسة، وهو وضع يتمكن من خلاله شخص أو مجموعة أشخاص تعمل معا بشكل مباشر أو غير مباشر من التحكم في سوق المنتجات، وذلك بالاستحواذ على نسبة تتجاوز 35 % من حجم السوق المعنية.

وقال العجمي في تصريحات إن دور جهاز حماية المنافسة هو دعم الاقتصاد الكويتي من خلال توفير أسواق عادلة تتساوى جميع الشركات والعاملين بعيد عن أي ممارسة مضرة للمنافسة وعدم تأثرها بالأسواق غير عوامل السوق.

العجمي أن القضايا التي تعرض على الجهاز من جميع القطاعات ويتم دراسة كل قضية او الشكوى من الجانب المالي والقانوني والاقتصادي مشيرا الى ان الجهاز منذ تأسيسه في عام 2018 تلقى اكثر من 80 قضية في مختلف القطاعات.

أحمد نبيل الفضل

بدوره قال النائب أحمد نبيل الفضل، انتقد الأداء الحكومي فيما يتعلق بقياس الأثر الاقتصادي على القطاع الصناعي لاعتمادها منهج الانجاز الورقي في تعاملاتها مع القطاع، موضحا أن المشكلة الأساسية تكمن في انفصال الإدارات الحكومية بعضها البعض وعدم وجود لغة حوار مشترك فيما بينها، وأوضح الفضل انه عندما نتحدث عن دعم المنتج المحلي علينا معرفة هل هناك منتج محلي؟ وفي حال وجودة هل يغطي هذا المنتج احتياج السوق بالكامل أم لا؟

واشار إلى أن هناك صناعات لا يستوعبها السوق المحلي البالغ عدده 4.5 ملايين نسمة وبالتالي يجب تفعيل الاتفاقيات بين الكويت ودول الجوار لفتح أسواق جديدة على سبيل المثال فإن السوقين العراقي والإيراني بهما 100 مليون نسمة.

وأشار الفضل إلى أن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود التشريعية والتنفيذية وألا يكون دعم القطاع الصناعي مرتبطا بشخص واحد، مبينا أن هناك جهات يجب أن تسمع لبعضها البعض فعلى سبيل المثال يتعين على الصندوق الوطني أن يستمع للهيئة العامة للصناعة لمساعدتها في تمويل المشاريع التي تقوم بإنشائها، كما يجب العمل على تعزيز تكنولوجيا الصناعية في المشاريع التي تم تنفيذها مع عدم تجاهل تطوير الصناعة النفطية التي تعد داعم رئيس للاقتصاد الوطني.

وقال الفضل هل يعقل أن يمر دعم مادة البتومين بالكثير من الإجراءات بين الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة ومجلس الوزراء لاتخاذ قرار بدعم تلك المادة.

أحمد القضيبي

من جانبه أوضح رئيس لجنة الصناعة والعمل بغرفة تجارة وصناعة الكويت أحمد القضيبي أن قرار وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بإعطاء الأفضلية في الأسعار بنسبة 15% للمنتجات الكويتية على مثيلاتها أو ذات المنشأ الوطني ارتياحا لدى الشركات المحلية والذي رغم أهميته إلا أن الجهاز المركزي للمناقصات رفض الالتزام بالقرار باعتباره أنه لا يتفق مع المادة الأولى لقانون المناقصات العامة 2016/49.

وبين أن أعضاء مجلس الأمة قدموا اقتراح بقانون بتعديل قانون المناقصات العامة والذي نجح في إعطاء المنتج المحلي أفضلية عن المنتجات المماثلة بنسبة 20%. وأضاف أن الدولة سعت إلى تشجيع المنتج الوطني من خلال الحملة التي أطلقتها في ديسمبر 2011 بعنوان «منا وفينا» بكلفة 2.1 مليون دينار في ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى قرار وزارة الأشغال العامة والذي بموجبه تم تشكيل لجنة للتحقق من توافر أولوية استخدام المنتج الوطني في مشاريع الوزارة.

وتساءل القضيبي عن الأسباب وراء تعطيل وتنفيذ التشريعات والقرارات التي تدعم المنتج المحلي، مجيبا أن هذا التساؤل يطرح وجهات نظر متعددة في الإجابة عليه، فمنها من يرى أن الأسباب تعود لارتفاع أسعار المنتج المحلي وانخفاض جودته وقصور الدعاية التسويقية له، فيما يرى بعض الصناعيين المحليين أن العقبة تكمن في عدم ثقة مسؤولي الشراء لدى الجهات الحكومية بالمنتج المحلي وتفضيلهم لمنتج الأجنبي.

وأوضح القضيبي أن تطبيق مبدأ أفضلية المنتج المحلي بحاجة إلى تضافر كافة جهود كل الأطراف لتحقيقه، مصيفا أن الأجهزة الحكومية مدعوة للتعرف على المصانع المحلية والتطبيق الجاد والحازم لكافة القوانين والقرارات الداعمة للمنتج المحلي، وبالمقابل فإن المصانع المحلية مدعوة بدورها على تحسين نوعية إنتاجها وتطوير جودته وتجديد تصاميمه بما يتلائم مع احتياجات وشروط الجهات الحكومية.

فيما يتعلق بانعكاس تطبيق أفضلية المنتج المحلي على الاقتصاد، أشار إلى أن صندوق النقد الدولي أوضح أن الكويت تعد أكبر دولة على مستوى دول التعاون الخليجي من حيث نصيب الإنفاق الحكومي الذي بلغت نسبته 56% حسب إحصائيات 2016 والتي تتجاوز 90% إذا تم قياس نصيب الإنفاق من الاقتصاد المحلي غير النفطي.

وأضاف أنه عند النظر إلى أبواب المصروفات والنفقات الحكومية لميزانية 2020/2019 نجد أنها 21.5 مليار دينار، ويبلغ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المتركزة في السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية بحدود 6.7 مليار دينار والتي تشكل 15.4% من الناتج المحلي البالغ قيمته 142 مليار دينار في 2018، مؤكدا انه ما من شك أن دعم المنتج المحلي وإعطائه أفضلية سينعكس إيجابا وبصورة كبيرة على الصناعة المحلية ومنتجاتها وعلى الدورة الاقتصادية بأكملها.

وذكر أن الغرفة من منطلق حرصها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومن واقع مطالعتها لأفضل الممارسات العالمية في مجال الانفاق الحكومي، تتطلع إلى أن يكون الإنفاق الحكومي أداة لتشجيع شركات القطاع الخاص على تبني أفضل الممارسات في الإدارة والإنتاج وأن يكون محرزا لهم إلى اللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة بما يزيد تنافسيتهم ويفتح الطريق أمامهم للإنطلاق نحو الأسواق ليس فقط المحلية بل والإقليمية والعالمية، كما ينبغي للقطاع الخاص ألا يعتمد في خططه التسويقية على المشتريات الحكومية فقط كونها عرضة لتقلبات أسعار النفط، ومن الضروري الاهتمام بالأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الاهتمام بخطط تصديرية تقوم على منتجات كويتية ذات تنافسية وقادرة على المنافسة داخل وخارج الكويت.